

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وجباية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان:

اشكالية القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في المؤسسة

الاقتصادية الجزائرية

-دراسة حالة في مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة-

من إعداد الطالبة:

بوعافية صبرينة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017-07-03

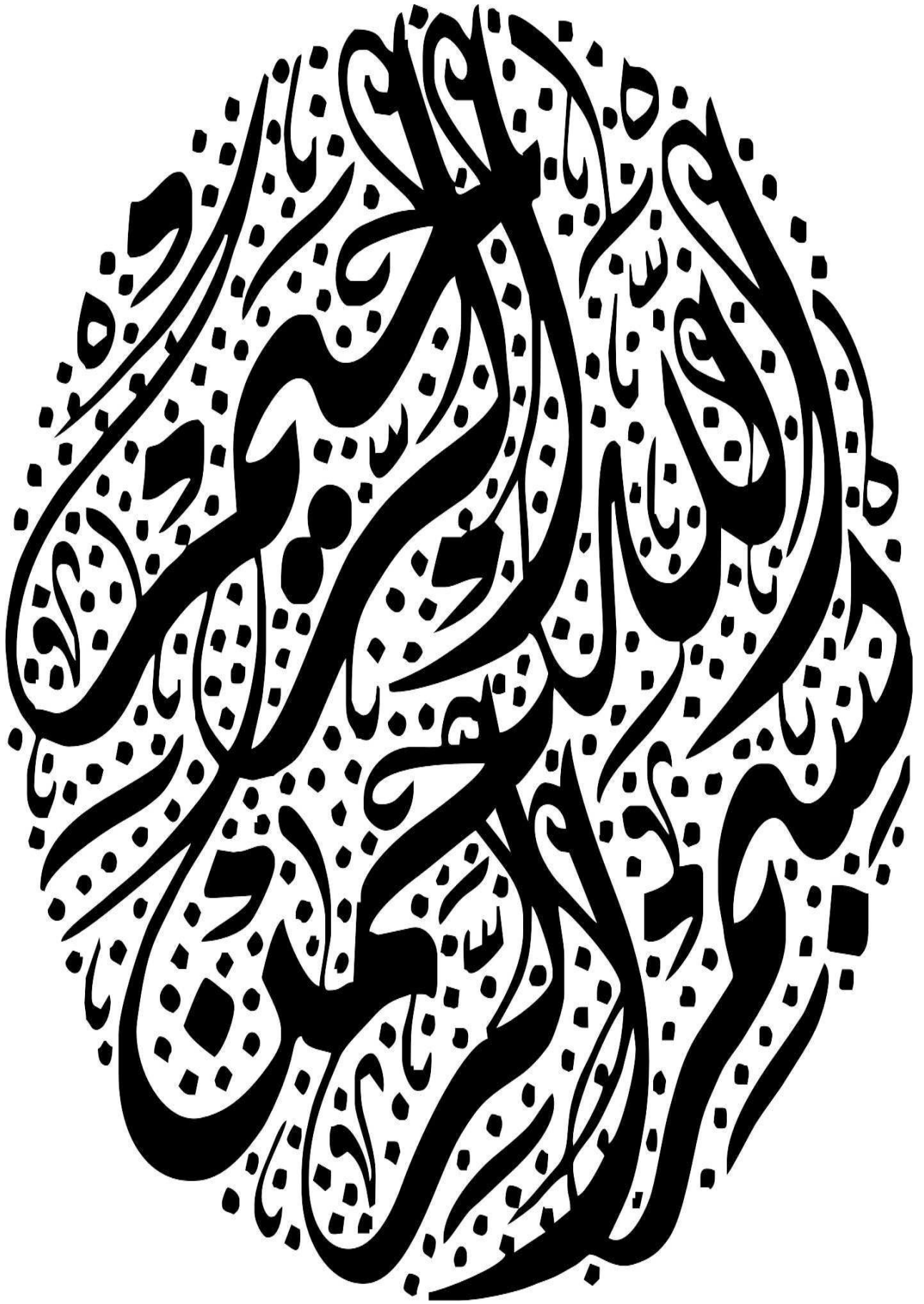
أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. عميروش بوبكر..... رئيسا

د. عقون عبد السلام..... مشرفا

د. بن فرج زويينة..... مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017



إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى من كانت سندي في السراء
والضراء، إلى من اجتهدت وحرسست على نشأتي وتربتي، إلى من
غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، إلى من يعجز عن اللسان على الغناء
عليها والقلم عن وصف فضلها، إلى من جعل الله الجنة تحت
أقدامها واقترن رضاها برضى الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق
أمي "سعيدة".

إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان خير
مرشد لي نحو العلم والمعرفة، إلى من علمني أن الحياة صبر وعطاء،
إلى من سهر الليالي من أجل رعايتي، إلى رمز النبل والأخلاق ومنبع
الجود والكرم أي "إبراهيم".

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية أخوتي "نزيهان" و
"اليمن" و"إلياس".

إلى جدي "تكليت" أطال الله في عمرها، وإلى كل خالاتي
وأخوالي وأولادهم وأزواجهم.

إلى الصديقات اللواتي عرفتهن: سارة، وريدة، حسينة، ياسمين،
اسمهان، مسعودة

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى أن وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل من غير
حول مني ولا قوة فهو الذي له الفضل اولا واخيرا،

ثم أتقدم بعميق شكري وفائق امتناني واحترامي للأستاذ
الدكتور: " عقون عبد السلام " على تفضله بالإشراف على هذا البحث
وعلى كل ما قدمه لي من تصويبات قيمة وتوجيهات سديدة وعلى ما
بذله من جهد ووقت في سبيل إخراج هذه الرسالة بشكلها الحالي.

أتقدم بالشكر لكل إدارات مؤسسة " التوضيب وفنون
الطباعة " على دعمهم.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة بالشكر
الجزيل على اشرافهم لي بتقييمهم ومناقشتهم للرسالة.
وأشكر كل ما ساندني بشكل مباشر أو غير مباشر في إنهاء هذه
الرسالة.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، فبالإضافة إلى تقديم الجوانب النظرية للموضوع تم الوقوف على التسجيلات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة حول أدائها الاجتماعي والإفصاح عنه، وأهم المشاكل التي تواجهها من خلال دراسة ميدانية بمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة - برج بوعريبرج-

وخلصت الدراسة إلى غياب نظام محاسبي بضبط عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، القياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي، الأداء الاجتماعي.

résumé

Le but de cette étude vise à mettre en évidence la réalité ou la relation entre la divulgation de la comptabilité et le responsabilité sociale dans les institutions économiques .en plus de fournir les aspects théorique du thème et se tenir sur les registres comptable de l'institution sur ces activités sociales et leurs divulgations.

D'après l'étude d'un cas pratique dans une entreprise d'emballage et des arts d'impressions à BOURDJ BOUARIDJ (BBA) ont conclu que, Il ya une absence d'un système comptable qui ajuste et mesure la divulgation comptable sur les performances sociale dans une organisation

MOT CLES : Responsabilité sociale, évaluation comptable, la divulgation comptable, Performance Sociale.

فہرس

الصفحة	فهرس
I	الاهداء.....
II	شكر وتقدير.....
III	ملخص.....
IV	فهرس.....
VII	قائمة الجداول والأشكال والملاحق.....
أ-ج	مقدمة.....
27-01	الفصل الأول: الجانب النظري للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
02	تمهيد الفصل.....
03	المبحث الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية.....
03	المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية.....
04	الفرع الأول: تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.....
04	الفرع الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية.....
05	المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها.....
05	الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية.....
07	الفرع الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية.....
09	المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأهميتها.....
09	الفرع الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية.....
10	الفرع الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية.....
11	المبحث الثاني: مدخل عام حول القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.....
11	المطلب الأول: القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.....
11	الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي.....
12	الفرع الثاني: نطاق القياس المحاسبي.....
13	الفرع الثالث: أسس القياس المحاسبي.....

13 الفرع الرابع: قياس ومعالجة التكاليف والمنافع الاجتماعية.
16 المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
16 الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي ومستوياته.
17 الفرع الثاني: نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
18 الفرع الثالث: آليات الإفصاح الاجتماعي.
19 المطلب الثالث: معايير قياس الأداء الاجتماعي ومؤشراته.
19 الفرع الأول: معايير قياس الأداء الاجتماعي.
20 الفرع الثاني: المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي.
22 المبحث الثالث: دراسات السابقة.
22 المطلب الأول: الدراسات العربية.
24 المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.
26 المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.
27 خلاصة الفصل.
51-28	الفصل الثاني: دراسة ميدانية
29 تمهيد الفصل.
30 المبحث الأول: أدوات الدراسة وتقديم المؤسسة.
30 المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة.
30 الفرع الأول: منهجية الدراسة.
30 الفرع الثاني: أدوات الدراسة.
30 المطلب الثاني: تقديم المؤسسة.
31 الفرع الأول: تعريف ونشأة المؤسسة.
32 الفرع الثاني: نشاط المؤسسة.
33 الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
35 الفرع الرابع: أهداف المؤسسة.

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في مؤسسة التوضيب وفنون	
الطباعة.....	36
المطلب الأول: أهم التكاليف الاجتماعية والتسجيل المحاسبي لها.....	36
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في المؤسسة.....	47
المطلب الثالث: النتائج ومناقشة.....	48
الفرع الأول: النتائج المستخلصة من الدراسة.....	48
الفرع الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها.....	49
خلاصة الفصل.....	51
خاتمة.....	53
قائمة المراجع	
الملاحق	



قائمة الجداول

والأشكال والملحق

قائمة الجداول


الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	ميزانية صندوق الخدمات الاجتماعية للمؤسسة لسنة 2016	1-2
47	جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2016	2-2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	01-2

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق 01	الميزانية الفعلية لسنة 2016
الملحق 02	ميزانية صندوق الخدمات الاجتماعية للمؤسسة من جانب الأصول لسنة 2016
الملحق 03	ميزانية صندوق الخدمات الاجتماعية للمؤسسة من جانب الخصوم لسنة 2016
الملحق 04	جدول حسابات النتائج للصندوق للخدمات الاجتماعية للمؤسسة لسنة 2016



مقدمة

تسعى المنشآت الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحسين أدائها الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية...) وعلى المجتمع بالاستغلال غير العقلاني لليد العاملة خاصة من قبل المنشآت الكبرى بإهمال آثارها السلبية على العمال (الأمن، الصحة، التدريب، السكن...).

لقد أصبحت المنشآت في الوقت الراهن مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤولياتها تجاه المجتمع، واعتماد رؤية جديدة قائمة على مفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع، وقدرة تحسينه المستمر ورسم استراتيجيات ملائمة للاستجابة إلى كل توقعات أطرافه مما يحقق التوازن، التكامل والتطور المتبادل بين المجتمع والمنشآت، ويعزز فكرة مبادرة هذه الأخيرة باستثمار جزء من أرباحها من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، وإعطاء أفرادها صورة ايجابية عن المنشأة. من جهة أخرى المنشآت مطالبة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الموظفين وأسره، من خلال مجموعة من الممارسات الاجتماعية التي تقوي رابطة المنشأة بالعمال وأسره.

عرفت المحاسبة منذ نشأتها عدة تطورات، ففي البداية كانت تهتم بتسجيل البيانات المالية للمنشأة من أجل تحدي صافي المركز المالي، لكن حالياً أصبحت المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات دوره جمع بيانات عن العمليات الاقتصادية للمنشأة والظروف والأحداث التي أثرت عليها، ثم معالجتها من أجل إعداد وعرض القوائم المالية، لذا أصبح يعبر عن المحاسبة بوظيفتين أساسيتين: وظيفة القياس ووظيفة الإفصاح، تلبية لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ولذا يعتبر القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي والإفصاح عنه من قبل منشآت الأعمال من الاتجاهات الحديثة في المحاسبة والتي من خلالها يتم التعرف على مدى التزام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع وقياس أثر ذلك على أدائها الاقتصادي.

في ظل هذا الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد للمنشآت الاقتصادية، تنبثق إشكالية بحثنا هذا والمتمثلة في:

كيف يتم القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

أولاً. الأسئلة الفرعية: يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد بيئة قانونية للقياس المحاسبي عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة؟
- إلى أي مدى يستجيب الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة الجزائرية لاحتياجات مستخدميه؟

ثانياً. فرضيات الدراسة: يمكن صياغة الفرضيات التي تساهم في حل هذه المشكلة كما يلي:

الفرضية الأولى: يتم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للمؤسسة في محاسبة منفصلة عن محاسبتها ولا يوجد نظام محاسبي ينظمها.

الفرضية الثانية: يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة في قوائم مالية منفصلة عن قوائمها الرئيسية.

ثالثاً. دوافع اختيار الموضوع: من الأسباب التي دفعت لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الاهتمام الخاص بهذا المجال وهذا راجع إلى التخصص؛
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي؛
- قيمة وأهمية الموضوع في ظل التطورات المتسارعة للقضايا الاجتماعية؛
- الأهمية التي تكتسبها المسؤولية الاجتماعية في الحد من التلوث البيئي وتحسين رفاة المجتمع.

رابعاً. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات في أنه يتناول القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من الناحية الإيجابية التي تحققها المنشأة فيما يخص تحسين الأداء الاجتماعي، حيث أن المنشآت تتكبد أعباء مالية إضافية لحماية البيئة لتحسين صورة منشأة أمام المجتمع، كما تكمن أهميتها في غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية والإدراك والوعي لأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

خامسا. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

- توسيع المعارف حول موضوع البحث ودعمه بالتعرف على حلته في المنشآت؛
- توضيح كيفية القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير المالية لتحسين الأداء الاجتماعي؛
- التعرف على معايير ومؤشرات قياس الأداء الاجتماعي؛
- معرفة موقع المؤسسة الجزائرية من مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى استجابتها للبرامج المرتبطة بهذا المفهوم؛
- التدرب على إنجاز مثل هته البحوث؛
- إثراء المكتبة الجامعية ببحث حول اشكالية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية دعما لمن يريد التعمق في هذا المجال.

سادسا. المنهج المستخدم:

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع في محاولة لتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه، فإن ذلك لا يتم إلا من خلال السير وفق منهج واضح ومحدد، ومن هذا المنطلق يتم اختيار المنهج الوصفي، لأنه يسمح بتوفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، من أجل إرساء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وبالاعتماد على التسجيلات المحاسبية، وإسقاط الدراسة النظرية سيتم إجراء دراسة ميدانية على مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة.

سابعا. حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: حيث أجريت الدراسة خلال الموسم الجامعي 2016/2017.

الحدود المكانية: الدراسة خاصة بالمؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام المحاسبي المالي، في حين تم تطبيق الدراسة على إحدى المؤسسات الاقتصادية الموجودة في المنطقة الصناعية لولاية برج بوعرييج والمتمثلة في مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة.

ثامنا. أدوات الدراسة: تتمثل الأدوات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة ، وكذا مصادر البيانات فيما يلي:

- المراجع والدراسات والأبحاث السابقة، والمجلات وملتقيات ومؤتمرات التي لها علاقة بموضوع البحث؛
- المقابلات الشخصية لغرض تجميع البيانات والمعلومات التي تساعد في الحصول على توضيحات؛

تاسعا. صعوبات الدراسة: واجهتنا عند إنجاز هذا البحث كغيره من البحوث الأخرى إلى مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- نقص المراجع؛
- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية؛
- ضيق الوقت.

عاشرا. محتويات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع بطريقة تسمح بالإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى فصلين بخلاف المقدمة وخاتمة كالتالي:

❖ **الفصل الأول:** تناول الجانب النظري تحت عنوان " الجانب النظري للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية"، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية ، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى مفاهيم أولية حول القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، في حين تضمن المبحث الثالث دراسات سابقة لنفس الدراسة.

❖ **الفصل الثاني:** وقد تم من خلاله تجسيد الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال "مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة" وذلك من خلال العرض إلى تقديم المؤسسة، والتطرق إلى القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة.

الفصل الأول

الجانب النظري للقياس
والإفصاح المحاسبي عن
المسؤولية الاجتماعية

تمهيد الفصل

تعد المسؤولية الاجتماعية للمنشآت من المفاهيم الإدارية الحديثة، والتي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنشآت، حيث أن دورها لا يقتصر فقط على خدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الأرباح، بل يتعدى ذلك ويجب عليها إضافة إلى تحقيق مصالحها الذاتية أن تعمل على تحقيق مصالح المجتمع الذي تعمل به، فالمنشآت اليوم أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقاءها.

كما تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى توفير المعلومات وإعداد التقارير الاجتماعية التي من شأنها أن تعكس مدى التزام المنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، حيث يعتبر القياس المحاسبي للتكاليف والإفصاح عنها من قبل منشآت الأعمال من الاتجاهات الحديثة في المحاسبة والتي من خلالها يتم التعرف على مدى التزام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، مما زاد من اهتمام الفكر المحاسبي بالمحاسبة عن التكاليف الاجتماعية لاعتبار أنها تمثل التوسع المحاسبي المطلوب لقياس الأداء الاجتماعي لتلك الوحدات وإعداد التقرير والقوائم الاجتماعية التي تظهر مدى وفاء هذه الوحدات بمسؤولياتها المتمثلة في الأنشطة الاجتماعية وهي بصدد اتخاذ القرارات بالوحدات الاقتصادية بما يحقق التوافق بين مصلحتها ومصلحة أفراد المجتمع.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل للمسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: مدخل عام حول القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول : مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية

في ظل المتغيرات أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل للمنشآت في كافة البلدان النامية منها والمتقدمة على حد سواء. وذلك لتأثير البالغ على أعمال المنشأة وفعاليتها، وعدم حصر نشاطها بالجانب الاقتصادي واقتصار دورها في خدمة مصالحها الذاتية. بل العمل على توسيع الدور الاجتماعي وفقا للقدرات والمجال الذي تنشط فيه المنظمات بشكل مسؤول على أطراف التعامل بالإيجابية ويحقق الحفاظ على حقوق المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

شهد موضوع المسؤولية الاجتماعية في الفترة الأخيرة انتشارا واسعا، واهتماما كبيرا من طرف كتاب الإدارة والاقتصاد ومن طرف رجال الأعمال على حد سواء.

الفرع الأول: تعريف محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي: "مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة، وتوصيل المعلومات اللازمة للفئات المختصة، بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة".¹

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنه: "عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة، ثم تقديم معلومة بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وأخيرا إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف داخل المؤسسة أو خارجها".²

¹ نوفان حماد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010، ص29.

² جنائي محمد علاء الدين، محمد براق، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة وإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة، ملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهانات-، جامعة شلف، الجزائر، 15/14 نوفمبر 2016، ص5.

وتعرف أيضا على أنها: أسلوب يربط النظام المحاسبي بالتنظيم الإداري القائم في الوحدة الاقتصادية، ويركز على تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية ترتبط بالمستويات الإدارية في التنظيم الإداري، ومن ثم ربط عناصر النشاط المختلفة بالمسؤولين عنها على أساس إمكانية التحكم فيها والرقابة عليها.¹

بناء على ما سبق يمكن القول أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي: مجموعة الاجراءات والعمليات التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية والإفصاح عنه لجميع الفئات أو الأطراف المستفيدة في تقاريرها المالية السنوية.

الفرع الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف على أنها " تعهد والتزام متخذي القرار في القيام بالأفعال التي من شأنها ان تحافظ على ثروة المجتمع وتطورها، مع تحقيق فائدتها الذاتية بنفس الوقت".²

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في أن واحد".³

يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لتوضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بالاستشهاد بعدد من الجامعيين: المسؤولية الاجتماعية للمنشآت "هي السلوك الأخلاقي للمنشأة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال، وليس مجرد حاملي الأسهم، وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة، وفي الوقت الذي يستخدم فيه مفهوم المسؤولية في كثير من الأحيان بمعناه الواسع، فإنه ينحصر في معناه الضيق بمجال الأخلاق والمبادئ، وليس بأعمال أو نتائج ملموسة، ولذلك ثمة اهتمام واسع بمفهوم الأداء الاجتماعي للشركات، الذي لا يشمل مبادئ حفز

¹ جودة عبد الحكيم مصطفى وآخرون، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2009، ص 29.

² تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2001، ص25-26.

³ الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص80.

الهمم فقط بل كذلك العمليات (مثل تكييف نظم الإدارة والتكنولوجيات) والنتائج أو الآثار الملموسة في أصحاب المصلحة".¹

عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية حياة القوى العاملة وعائلاتهم، وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل".²

مما سبق يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المنشأة اتجاه المجتمع من خلال تفاعلها وقيامها بأنشطة اجتماعية التي تساهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة بها، مع تحقيق مصالحها الذاتية .

المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها

تتمثل المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الأنشطة، أو الالتزامات الطوعية أو غير الطوعية التي تتطلع بها المنشأة، وتقي بعض الاحتياجات التي قد لا تعود بالمنفعة المباشرة على المنشأة سواء كان هذا الإطلاع اختياراً أم تنفيذاً للقوانين والأحكام. وفي ضوء هذا المنظور يمكن تمييز أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها.

الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنشأة في:³

◀ **المسؤولية الاقتصادية:** باعتبار المنشأة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب أن تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع مع تحقيق الربح؛

¹ مولاي لحضر عبد الرزاق، بوزيد سايج، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، ص 2.

² World Business Council for Sustainable Development (WBCSD), Meeting changing expectations : Corporate social responsibility, 1999, p03.

³ العرابي حمزة، بوقدم مروة، الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهات - ، 14-15 نوفمبر، جامعة الشلف، ص 8-9.

◀ **المسؤولية القانونية:** تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات موحدة في اطار تنظيمي على المنشأة احترامه والتقييد به؛

◀ **المسؤولية الأخلاقية:** مجموع سلوكات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في اطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المنشأة القيام بها؛

◀ **المسؤولية التطوعية:** وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المنشأة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية.....إلخ.

ويرى بعض الباحثين أن مسؤولية المنشأة تتشكل من خلال الأبعاد الآتية:¹

◀ **المسؤولية اتجاه العاملين:** المساهمة في التأمينات الاجتماعية، نظام للرعاية الصحية، توفير الأمن الصناعي، توفير برامج تدريبية، المساعدة في تأمين سكن للعاملين ووسائل النقل؛

◀ **المسؤولية اتجاه الزبائن والمستهلكين:** الشفافية والنزاهة، عدم الغش أو تقديم منتجات مؤذية صحيا، توفير بيانات عن المنتج وتاريخ صلاحيته، إعلان وترويج صادق؛

◀ **المسؤولية اتجاه المجتمع:** دفع الضرائب وعدم التهرب، التبرع للمنشأة والجمعيات الخيرية ورعاية التظاهرات الخيرية، إعانة الفقراء، الرعاية الصحية، تظاهرات ثقافية وغيرها من النشاطات التي تساهم في مساعدة المجتمع وتنميته وتحسين إطاره المعيشي؛

◀ **المسؤولية اتجاه البيئة:** مكافحة التلوث وإدراك الأخطار البيئية الناجمة عن النشاطات الإنتاجية، والاهتمام لصناعات الصديقة للبيئة؛

◀ **المسؤولية اتجاه الموردين:** ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنشآت الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم هذه المنشآت الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنشآت الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل؛

¹ أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهات - ، 14-15 نوفمبر، جامعة الشلف، ص6.

◀ المسؤولية اتجاه المساهمين: تكمن مسؤولية المنشأة اتجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنشأة.

الفرع الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية

تنقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنشأة إلى:¹

1/ مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: يتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الانتاجي للمشروع، بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو إصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية، وتوجيه البحث عن تقنيات كفاء تساعد في تخفيض استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد.

ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المشروع بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء ووضع برامج المخلفات الصلبة وإتباع تقنيات كفاء لاستبعاد أو تخفيض كمية المخلفات، ومساهمة المشروع في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها.

وفي دراسات تقييم الأثر البيئي يقترح عالم البيئة العربي د.أسامة الخولي مراعاة العناصر ذات الأهمية تبعاً لطبيعة نشاط المشروع، ويذكر العناصر التالية:

◀ عناصر طبيعة - كيميائية: الأرض، مياه السطح، المياه الجوفية، الجو؛

◀ عناصر حيوية: النبات، الحيوانات؛

◀ اعتبارات بشرية: الصحة والأمن، الاعتبارات الجمالية والثقافية؛

◀ اعتبارات اجتماعية - اقتصادية: فرص عمل.

2/ مجال المساهمات العامة: يتضمن هذا المجال الإفصاح عن الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي أو المجتمع عموماً، مثل المساهمة في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة إعانات ومنح تعليمية، مساعدة الجمعيات الخيرية، رعاية الطفولة، توظيف المعوقين وذوي الحاجات الخاصة، توفير وسائل نقل للعاملين، المساهمة في برامج الإسكان، توظيف وتحضير الأقليات... ويلاحظ أن غالبية هذه الأنشطة تتسم بالاختيارية و الالتزام

¹ رضوان حلوه حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2003، ص256-264.

الطوعي من قبل المشروع، الأمر الذي يعزز استمراريته وتميمته وتعاون المجتمع المحلي في تحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي متبادل.

3/مجال الموارد البشرية: يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنشأة على العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنشأة. فأهمية الموارد البشرية ومحاولات المحافظة على سلامتها وتحسين أحوالها ورفع كفاءتها ونيل رضاها وولائها...فكل تلك الإجراءات تساهم في تحقيق نتائج اقتصادية ايجابية للمشروع كما تساهم في الوقت نفسه في زيادة الرفاه الاجتماعي لشريحة مهمة من شرائح المجتمع. ويتضح اهتمام الإدارة بالموارد البشرية في أفراد محاسبة خاصة بها، محاسبة الموارد البشرية.

إن أهم هذه الأنشطة هي: إجراءات الاستقطاب والتعيين، برامج التدريب المتاحة للعاملين، التسهيلات المقدمة لتعليم العاملين وأسرتهم، مستويات الرواتب والأجور، خطط المزايا العينية المتاحة للعاملين، الأمن الوظيفي واستقرار اليد العاملة، سياسات الترقية، السلامة الصناعية والصحية للعاملين...

4/مجال مساهمات المنتج أو الخدمة: يتضمن هذا المجال المظاهر النوعية للمنتجات، مثل: منفعتها، طول حياتها، أمانها، وقابليتها لتقديم الخدمة أو الوظيفة المرجوة، وكذلك أثرها على تلوث البيئة. إضافة إلى نيلها رضا المستهلك، الصدق في الإعلان والاكتمال والوضوح عن طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام...وتعرض تلك البيانات بملصوقة على المنتج أو بإرفاق منشور في عبوته.

المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأهميتها

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمنشآت على مبادئ وقواعد أخلاقية، كما يكتسب قيام المنشآت بالمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة، من خلال الفوائد التي تعود على المنشآت وعلى المجتمعات التي تحتضنها.

الفرع الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

وردت في دليل المسؤولية الاجتماعية للمنشآت مجموعة من المبادئ ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية وهي:¹

- ◀ المسؤولية؛
- ◀ الشفافية؛
- ◀ السلوكيات الأخلاقية؛
- ◀ احترام رغبات ذوي العلاقة؛
- ◀ احترام القوانين والأنظمة؛
- ◀ احترام السلوكيات والأعراف والعالمية؛
- ◀ احترام حقوق الإنسان.

وأشار بعض الباحثين إلى وجود سبعة مبادئ إستراتيجية لمبادرات قيام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية، وأن هذه المبادئ لا ينبغي تفسيرها على أنها قائمة لأفضل الممارسات، ولكن كنقطة انطلاق لمبادرات جديدة للمنشأة، وهي تهدف إلى تحديد وتطوير فرص إستراتيجية ذات قيمة مضافة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أن هذه المبادئ الإستراتيجية ذات الطبيعة المستدامة، ليست بالضرورة أن تتواجد بنفس الدرجة في المنشآت حيث أظهرت بعض الدراسات أن هناك منشآت لديها بعض هذه المبادئ بدرجة مختلفة وبحيث تختلف من منشأة لأخرى ومن قطاع لآخر، وهذه المبادئ الاستراتيجية هي:²

¹ فهد راعي الفحماء، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012، ص18.

² فهد راعي الفحماء، نفس المرجع، ص18-19.

- ◀ إنشاء وصقل المهارات اللازمة من خلال توفير فرص وظيفية استثنائية ومميزة، ورعاية المواهب اللازمة وتوسيع نطاق للحصول على منتجات المنشأة؛
- ◀ إنشاء أسواق جديدة والقيام بتصنيع المنتجات من خلال استخدام الموارد بكفاءة وإيجاد مستهلكين للمرة الأولى والتخصص بإنتاج منتجات محددة؛
- ◀ حماية رفاه العاملين والعمل على استبدال الاستغلال بالتعليم والتأكيد على المنتجات الأخلاقية وتعزيز إنتاجية العاملين ورفاههم؛
- ◀ الحد من الآثار البيئية وإنشاء قيمة أكبر بأقل الأشياء وإنتاج الحياة من خلال إعادة استخدام العوادم وتجديد المواد الخام؛
- ◀ الاستفادة من المنتجات الثانوية من خلال إعادة تصميم المنتجات من أجل التعلم والمنفعة وإعادة تصنيع المنتجات المعادة أو المعيبة من خلال تجزئتها لمكوناتها الأصلية، وتحويل النفايات إلى طاقة وغذاء؛
- ◀ أن المنتجات وسلسلة التوريد صديقة للبيئة لذلك لا بد من تحسين وسائل النقل والحد من التعبئة من خلال سلسلة التوريد والتعريف بالمنتجات البديلة التي تعد صديقة للبيئة ومكافأة مستخدميها.

الفرع الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية

تتجلى أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمنشأة فيما يلي:¹

- ◀ تحسين صورة المنشأة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة عامة، خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمنشأة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجودها؛
- ◀ تحسين مناخ العمل السائد في منشأة الأعمال، وتؤدي إلى نشر التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛
- ◀ تمثل تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع وانتقالها إلى الحاجات الاجتماعية وتحقيق جانب من ذاتية الفرد والمجموعة؛
- ◀ إضافة إلى فوائد أخرى تتمثل في المردود المالي والأداء المتطور والقبول الاجتماعي والعلاقة الإيجابية مع المجتمع وغيرها.

¹ بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص59.

المبحث الثاني: مفاهيم أولية حول القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

إن اهتمام المجتمع والدولة بالآثار الاجتماعية عن طريق القياس والإفصاح المحاسبي لمحاولة التعبير عن تلك الآثار الاجتماعية انسجاماً مع الدور الاجتماعي والاقتصادي الشامل الذي تقوم به المحاسبة.

كما يعتبر القياس المحاسبي أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية وما له من دور في جعل القوائم المالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المنشأة، ويمثل الإفصاح أحد الأركان الرئيسية والمهمة التي يتركز عليها الفكر المحاسبي، وتعود أهميته كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تتركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المطلب الأول: القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

تعتبر عملية القياس المحاسبي بمثابة العمل الأساسي في مجال التطبيق المحاسبي، والتي تسمح بإنتاج معلومات عن أداء المنشأة ومركزها المالي والتغيرات التي تحصل فيها، والتي بدورها تؤثر على قرارات الإقتصادية التي يتخذها مستخدموها، وقد استجاب القياس المحاسبي للآثار التي تركتها العوامل البيئية فيه وذلك بجعل القياس المحاسبي يتضمن أبعاداً متعددة ليخدم أغراضاً متعددة تذهب إلى ما هو أبعد من الأهداف التقليدية.

الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي

هناك تعريفات متعددة لعملية القياس حتى وإن اختلفت إلى حد ما في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، ونذكر منها الآتي:

عرف القياس المحاسبي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعتمد عليها بأنه " عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل".¹

¹ طلال الجحاوي و سالم الروبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مرافب الحسابات، ط1 دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص33.

يعرف القياس بأنه "عملية تحديد وتبويب العمليات لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المنشأة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية".¹

من خلال ذلك يمكن القول أن القياس المحاسبي هو تقييم للأحداث الاقتصادية الناتجة عن الأداء نشاط معين التي تقوم بها المنشأة، ويتم التعبير عنها من خلال أرقام وبيانات من أجل توفير معلومات للمصالح المعنية كما تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

الفرع الثاني: نطاق القياس المحاسبي

الوحدة الاقتصادية بمفهوم المحاسبة المالية هي المشروع الذي يختص بمزاولة الأنشطة الاقتصادية من إنتاج أو توزيع بهدف تحقيق الربح أساساً. لذلك تنظر المحاسبة إلى النشاط الاقتصادي الذي تقوم به الوحدة وما يترتب عليه من توليد مزيد من الثروة، ومن ثم أصبح من الضروري قياس الثروة التي في حيازة هذه الوحدة والتغير الذي طرأ عليها نتيجة قيامها بمزاولة نشاطها الاقتصادي.²

وفي ضوء فرض الوحدة الاقتصادية والاستمرار يتحدد نطاق القياس في المحاسبة المالية من حيث طبيعة النشاط والبعد الزمني للنتائج المرغوب قياسها في الآتية:³

◀ يختص القياس المحاسبي بقياس نتائج الأنشطة التي تدور في النطاق الوظيفي للوحدة، وينحصر هذا النطاق في الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية؛

◀ يدور القياس المحاسبي حول ما له تأثير على المصلحة الاقتصادية للوحدة باعتبارها المحدد لبقائها و استمرارها.

¹ مسعود صديقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص3.

² محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص27.

³ نفس المرجع، ص28.

الفرع الثالث: أسس القياس المحاسبي

تستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس ولدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية ويشير أن هذه الأسس تشمل:¹

1/ التكلفة التاريخية: تسجل المبلغ الذي دفع أو ما يعادله للحصول على أصل أو موجود بتاريخ الحصول، وتسجيل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الأحيان (مثل الضرائب على الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع ان يدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط؛

2/ التكلفة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقد المفترض دفعه للحصول على نفس الأصل في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر؛

3/ القيمة القابلة للتحقق: (القابلة للتسديد) تقيّد الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتقيّد الالتزامات بقيمة سدادها أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع ان تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط؛

4/ القيم الحالية: تقيّد الأصول بالقيمة المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، ويعد الالتزام بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

الفرع الرابع: قياس ومعالجة التكاليف والمنافع الاجتماعية

1/ اساس قياس التكاليف الاجتماعية: هناك وجهتان لتعريف التكاليف الاجتماعية، تمثل الاولى وجهة النظر المحاسبية في حين تمثل الثانية وجهة النظر الاقتصادية.

فمن وجهة النظر المحاسبية فإن التكاليف الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المنشآت ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، و تتصف هذه التكاليف عادة بعدم حصول المنشأة على منفعة، أو عائد اقتصادي مباشر مقابلًا. فالتكاليف الاجتماعية طبقا لنظرية هذه تمثل المبالغ التي تم انفاقها نتيجة لالتزام المنشأة ببعض المسؤوليات

¹ طلال الجحاوي و سالم الزويبي، مرجع سبق ذكره، ص 46-47

الاجتماعية اختياريا أو تطبيقا لقوانين الدولة. ومن الواضح أن الأخذ بهذا المفهوم سيؤدي الى اعتماد اساس التكلفة الفعلية في القياس.

أما من وجهة النظر الاقتصادية، فان التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من اضرار او تضرحات نتيجة لممارسة المنشأة لنشاطها الاقتصادي، فقد يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه أو تشويه الجمال البيئي. اي أن التكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي القيت على عاتق المجتمع نتيجة للآثار الاقتصادية السلبية الخارجية، فتلوث الهواء في المنطقة التي تقع فيها المنشأة يؤثر في صحة المواطنين المقيمين في هذه المنطقة، ويترتب عليه تكلفة اجتماعية وبذلك فهي تمثل قيمة ما يضحي به المجتمع من سلع وخدمات لإنتاج مجموعة اخرى من السلع والخدمات، وعليه فان تبني هذا المفهوم سيؤدي الى اعتماد اساس تكلفة الفرصة البديلة بدلا من اساس التكلفة الفعلية.¹

2/ المعالجة المحاسبية للتكاليف الاجتماعية: فهناك من ينادي بضرورة التفرقة بين التكاليف الاجتماعية التي يترتب عليها خدمة للمنشأة، وبين التكاليف التي يترتب عليها خدمة للبيئة المحيطة بالمنشأة أو المجتمع ككل. ويقترح معالجة النوع الأول على أنها عبء على الأرباح، ومعالجة النوع الثاني على أنها توزيع للأرباح، وذلك على اساس ان التكاليف التي يترتب عليها خدمة للمنشأة، تستهدف أساسا لتحسين الانتاجية أو زيادتها أو زيادة درجة رضا وولاء العاملين أو زيادة ولاء العملاء... الخ. أي أنها تستهدف تحقيق الإيراد أو تحسينه، وبالتالي فلا بد من تحميلها عليه، بينما التكاليف التي يترتب عليها خدمة للبيئة أو المجتمع لأسباب تنجم عن أعمال المنشأة، فهي تكاليف لا علاقة لها بتحقيق الإيراد، فالإيراد يتحقق من التكاليف المستنفذة التي تنجم عنها منفعة للمنشأة. وعليه فانه يجب اعتبارها توزيعا للربح وليس عبئا عليه. وخلافا لهذا الرأي فهناك من يرى ان كافة بنود التكاليف الاجتماعية دون تمييز هي تخصيص للربح، يرتفع إلى مستوى توزيع الأرباح.²

3/ قياس المنافع الاجتماعية: على الرغم من ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المنافع التي تنشأ نتيجة اضطلاع المنشآت بالأنشطة الاجتماعية بوصفها تعبر عن الآثار الخارجية الموجبة التي تعود على المجتمع والمنشأة على حد سواء من جهة، ولأنها تمثل الجزء المكمل لمعادلة قياس الاسهام الاجتماعي الذي يعد واحدا من أهم مؤشرات تقييم مدى مساهمة المنشآت في تطوير المجتمع من جهة ثانية، ولان الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية دون المنافع

¹ مؤيد الفضل، وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن، 2002، ص 177-178.

² نفس المرجع، ص 180.

يؤدي إلى تضخيم التكاليف، وبالتالي تخفيض الأرباح وما يترتب على ذلك من ظهور مركز مالي غير ملائم للمنشآت التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسؤوليات من جهة ثالثة، إلا أننا لا نرى ضرورة تضمين نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية، وذلك للصعوبات التي تواجه عملية قياسها كميًا وترجمتها في صورة نقدية، والتي يمكن الاستدلال عليها من أراء الباحثين بهذا الخصوص، والتي منها:¹

◀ إن عملية القياس المنافع الاجتماعية ليست سهلة لأنها لا تخضع للسوق، ولا توجد معدلات تسعير ملائمة لهذه المنافع؛

◀ عند قياس المنافع الاجتماعية يمكن استخدام القيم السوقية، وذلك عن طريق إيجاد علاقة بين البرامج الاجتماعية والفائدة الناتجة عنها، مثل قيمة السلع والخدمات الممنوحة للعاملين في السوق، وقيمة الأرض الممنوحة للمجتمع من المنشأة لاستخدامها كحديقة، وقيمة الثروة السمكية الممنوحة للمجتمع في حالة ازالة التلوث من الأنهار؛

◀ إن من صعوبات التي تواجه عملية قياس المنافع الاجتماعية، هي أن بعض هذه المنافع لا يمكن قياسها باستخدام وحدة النقد، وإنما التعبير عنها اما بالقياس غير النقدي او التعبير عنها في شكل وصفي، مثل ارتفاع المستوى الثقافي أو العلمي. اما المنافع الاجتماعية التي يمكن قياسها أو التعبير عنها بشكل نقدي، فان الاساليب التي اقترحت للقياس في هذا الخصوص والتي منها على سبيل المثال عائد تدريب الموارد البشرية، لا تزال في بداية الطريق، ولم تتطور بعد بالدرجة التي يمكن الاعتماد عليها كمقاييس محاسبية مقبولة قبولاً عاماً.

¹ مؤيد الفضل، وآخرون، نفس المرجع، ص182.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

تعتمد العديد من الجهات ذات المصلحة بشكل كبير على ما تقدمه المنشآت من معلومات، وبالتالي يصبح للإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية دورا بارزا في جعل البيانات والمعلومات الاجتماعية التي تحتويها القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، ذات أهمية كبيرة في اتخاذ مختلف القرارات.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي ومستوياته

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي

عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بأن واحد".¹

يعرف الإفصاح على أنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".²

وفي تعريف آخر للإفصاح المحاسبي أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية".³

مما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار المعلومات في القوائم المالية بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، وهذا يعزز الرابط الثقة بين المتعاملين.

¹ خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة وتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2011، ص46.

² زغدار أحمد يفسر، خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الباحث، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص48.

³ ظاهر شاهر القشي، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010/2009، ص6.

ثانياً: مستويات الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي:¹

- ◀ **الإفصاح الكامل:** أي أن يشمل الإفصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة، مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة لها؛
- ◀ **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن؛
- ◀ **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية؛

الفرع الثاني: نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن ملاحظة وجود اتجاه حول نطاق الإفصاح بالنسبة للمجالات الرئيسية التالية:²

- ◀ مجال الأنشطة الخاصة بالموارد الطبيعية والمساهمات البيئية (حماية البيئة)؛
- ◀ مجال الأنشطة الخاصة بالمساهمات العامة (خدمة المجتمع)؛
- ◀ مجال الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (العاملين)؛
- ◀ مجال الأنشطة الخاصة بصافي الدخل ومساهمات المنتج أو الخدمة (حماية المستهلك).

ويكشف تناول الأنشطة التي يتضمنها كل مجال من هذه المجالات عن اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالإفصاح الاجتماعي الشامل عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية. ولكن ذلك لا يعني أن كل وحدة اقتصادية سوف تقوم بالإفصاح عن كل هذه الأنشطة، فضلاً عن أن اختيار الوحدة لمجموعة الأنشطة التي يمكنها القيام بها لا تعد قيوداً مؤثراً على دخول تلك الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة المحاسبية، لأن ما لا تقوم به وحدة معينة من هذه الأنشطة قد تقوم بها وحدات اقتصادية أخرى.

¹ خالد صبحي حبيب، مرجع سابق، ص 47.

² محمد عباس بدوي، الأمير إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، مصر، 2000، ص 476.

وطالما تم تحديد نطاق الإفصاح عن العمليات الاجتماعية، فإنه من المنطقي أن يكون النموذج المحاسبي شاملاً للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تلقى قبولا عاما من حيث درجة تعبيرها عن الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، وذلك في إطار ما تقضى به اعتبارات الإفصاح.¹

الفرع الثالث: آليات الإفصاح الاجتماعي

يمكن أن تنتقل المعلومات الاجتماعية إلى ذوي المصالح في المنشأة المساهمة العامة عبر آليات التالية:²

1/المصادر الداخلي: ويتضمن ما يلي:

- الإفصاح الاختياري: حيث إن عدم اشتراك المساهمين في إدارة المنشأة يؤدي إلى مشكلتين مهمتين: الأولى وجود عدم تماثل للمعلومات، فان المستثمرون أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة المنشأة، والثانية وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المنشأة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية .

وقد توصل العديد من الباحثين إلى أهمية المعلومات الاجتماعية التي تفصح عنها المنشآت اختياريًا وأثرها على ربحيتها وعلى توجيه قرارات أصحاب المصالح في منشآت الأعمال؛

- الإفصاح الإلزامي وهو الذي يفرض على منشأة وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، ووفقا للمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما في المجامع المهنية المحاسبية؛

2/ المصادر الخارجية: وهي التي لا تتحكم بها إدارة المنشأة مثل وسائل الإعلام وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في المنشآت المساهمة العامة، حيث من خلالها تنعكس صورة المنشأة أمام المجتمع، فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان الأثر إيجابيا على المنشأة، وإذا كانت سلبية انعكس ذلك سلبا على المنشأة.

¹ نفس المرجع، ص476-477.

² حامد أحمد صلاح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص46-47.

المطلب الثالث: معايير قياس الأداء الاجتماعي و مؤشرات

لم يتم الاتفاق على مؤشرات محددة أو طريقة بذاتها لقياس الاداء تجاه المسؤولية الاجتماعية، ولكن ظهرت بعض البحوث لوضع معايير ومؤشرات للقياس.

الفرع الأول: معايير قياس الأداء الاجتماعي

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963م ونشرت في عام 1966م هي أنسب أسلوب وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كالتالي:¹

1/ معيار الصلاحية: حيث لا بد أن تكون البيانات و المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب و بشكل يحقق الأهداف المرجوة من أعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

2/ معيار الخلو من التميز: يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق و التقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمنين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

3/ معيار السببية: مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام و إشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية و كذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

4/ معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي و بالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

¹ يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية، مداخلة بالملتقى الدولي منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012؛ ص4-5.

5/ معيار العائد الاجتماعي: و يمكن أن يجل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلا من مبدأ تحقيق الإيراد في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

6/ معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: يقابل هذا المعيار مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد و يتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.

الفرع الثاني: المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي

هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية، وهي:¹

1/ مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المنشأة للعاملين لديها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المنشأة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لإنشاء وتعميق حالة الولاء والانتماء للعاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك؛

2/ مؤشرات الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المنشأة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رداً الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذا تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك؛

3/ مؤشرات الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المنشأة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمنشآت التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية وما إلى ذلك؛

¹ العاني حارس كرم، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية في مملكة البحرين-، المؤتمر العلمي الرابع "الريادة والإبداع"، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 15-16/03/2005، ص9.

رابعاً: مؤشرات الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

ان المؤشرات الواردة أعلاه لا يمكن أن تدخل حيز التطبيق العملي ما لم تحظى بمعلومات محاسبية واضحة ودقيقة على مستوى المنشأة والبيئة والمجتمع ككل. لقد أكد احد الباحثين على ضرورة الاعتماد على معلومات محاسبية صريحة وواضحة لكافة التكاليف والمنافع الاجتماعية المؤثرة على بيئة ومحيط الاستثمار.¹

¹ العاني حارس كريم، نفس المرجع، ص9.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

تناولت الكثير من الدراسات العربية و الأجنبية موضوع المسؤولية الاجتماعية من زوايا متعددة، فيما يلي نعرض بعضاً من هذه الدراسات السابقة وأهم النتائج التي توصلت إليها.

المطلب الأول: الدراسات العربية

❖ دراسة (يوسف هارون خميس محمد) بعنوان " دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي لمنشآت الأعمال"، رسالة الماجستير، المحاسبة والتمويل، جامعة السودان، 2015.

تناول البحث دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي للمنشآت. تمثلت مشكلة البحث في عدم اهتمام القائمين على أمر منشآت الأعمال في السودان، بأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية الذي تلعبه منشأتهم والمردود الإيجابي للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية من قبل منشآت الأعمال وبالتالي على أداءها بصفة عامة، بالإضافة إلى عدم إدراكهم لأهمية قياس التكاليف الاجتماعية والأسس المتبعة في هذا القياس وكيفية الإفصاح عنها.

تكمن أهمية البحث في التعريف بالمسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال وأهمية الوفاء بها من قبل المنشآت، وبيان النماذج المحاسبية الخاصة بقياس التكاليف الاجتماعية وكيفية تطبيقها للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

هدفت البحث إلى دراسة أسس القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال، معرفة العلاقة بين القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية ورفع كفاءة الأداء المالي في المنشآت.

❖ دراسة (أحمد بن عبد القادر القرني) بعنوان "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 3، 2014.

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض مسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص واختبار عدد من القروض باستخدام حزمة

البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية. تم توزيع (210) استمارة استبيان على عينة الدراسة، بلغ عدد العائد منها والصالح التحليل (100) استمارة تمثل (48%) من إجمالي ما تم توزيعه. اتضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود عدد من المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، والثقافية والاجتماعية، والمالية والإدارية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها بناء إطار تنظيمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

❖ دراسة (سعيد سياف حنان) بعنوان "القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية"، رسالة الماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014/2013.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المؤسسات الصناعية بقياس التأثيرات البيئية والإفصاح عنها محاسبيا في قوائمها المالية، بالاعتماد على مؤسسة الإسمت حامة بوزيان SCHB -- قسنطينة كدراسة حالة.

جاءت نتائج الدراسة بجانبها النظري و الميداني لتبين ما يلي:

- التلوث البيئي من أهم التأثيرات البيئية، وأن إيلاء هذا الأثر البيئي الأهمية الكافية من الدراسة والبحث يؤدي بالنتيجة إلى احتواء تأثيرات الجوانب الأخرى؛
- المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسات الصناعية هي ذات طبيعة كمية ومالية، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في المركز المالي للمؤسسة وفي نتيجة نشاطها؛
- المؤسسة محل الدراسة لا تلتزم بالقياس المحاسبي لتأثيراتها البيئية والإفصاح عنها في قوائمها المالية، وذلك راجع لعدة معوقات تحد من قيامها بذلك، التي تتوزع بين معوقات تنظيمية وتشريعية، معوقات علمية ومهنية، وأخرى ذات الصلة بالجانب الإداري والمالي.

❖ دراسة (بن سنة عادل) بعنوان "اشكالية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2014/2013.

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أداة تمد المستخدمين ومتخذي القرارات بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالجانب الاجتماعي، لإعطاء صورة متكاملة عن أداء المؤسسة بحيث تظم بيانات تتعلق بالأداء الاجتماعي إلى جانب البيانات والمعلومات المالية الأخرى.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام هذه المؤسسات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، ودراسة آليات تطبيقها. وذلك باستعمال استبانة وزعت على مسؤولي المؤسسات المتواجدة في المنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج، وعدد من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة بالولاية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك صعوبات في تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم توفر قوانين وأنظمة تلزم بها، وكذا كون النظام المحاسبي المالي لا يوفر الأرضية لتطبيق هذا النوع من المحاسبة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

❖ دراسة (Brarenco)، 2008 بعنوان: "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف البرتغالية في مواقعها الإلكترونية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف البرتغالية في مواقعها الإلكترونية لعامي 2004 و 2005، ومقارنتها بالإفصاح المحاسبي الاجتماعي في التقارير السنوية المنشورة في نفس الأعوام في الصحف التقليدية.

وبينت الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أداة مهمة في الحوار بين الشركات والمجتمع المحيط. كما بينت، أن المصارف الكبيرة الحجم تولي اهتمام أكبر بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأوصت الدراسة

بضرورة إفصاح جميع المؤسسات عن المسؤولية الاجتماعية، سواء صغيرة الحجم أو الكبيرة، جنباً إلى جنب مع المعلومات الاقتصادية.

❖ دراسة (C.V.Baxi & Rupamanjari Sinha Ray, 2009) بعنوان " Corporate

"Social & Environmental Disclosures & Reporting

أجريت هذه الدراسة لعينة مكونة من 10 وحدات اقتصادية هندية لدراسة مستوى الإفصاح فيها إذ أوضحت الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الطوعي للوحدات الاقتصادية يتزايد وأن هنالك عدة أهداف للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يشمل كل من ان حملة الأسهم يطالبون بتحقيق الأرباح الشرعية، ويحسن من سمعة ومصداقية الوحدات الاقتصادية، ويروج للعلامة التجارية وحصة السهم بالسوق، ويؤسس ترابطاً بين الأداء المالي والاجتماعي، ويطور المعارف والمهارات التنظيمية، وتوصلت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصادية الهندية لا تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإنما تقوم بإعداد تقارير وصفية عن ذلك.

❖ دراسة (Torbjorn Tagsson and others,2009) بعنوان " What Explains the

Extent and Content of social and environmental Disclosures on Corporate Websites:A Study of Social and Environmental Reporting in Swedish Listed Corporations”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محتوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على المواقع الإلكترونية لها في السويد ومعرفة العلاقة بين حجم وربحية الوحدة الاقتصادية وبين مستوى الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، واستندت الدراسة إلى المعلومات المالية التي تقوم الوحدات الاقتصادية بنشرها على المواقع الإلكترونية وتوصلت الدراسة أن الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع العام تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع الخاص وأيضاً إن هنالك علاقة إيجابية بين حجم الوحدات الاقتصادية وربحيتها مع مستوى الإفصاح الذي تقوم به على المواقع الإلكترونية وإن الوحدات الاقتصادية التي تعمل بالصناعات الغذائية تفصح عن المعلومات الأخلاقية بنسبة أكبر من الوحدات العاملة في الصناعات الأخرى.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

اهتمت غالبية الدراسات السابقة بالإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تناولت مشكلة القياس المحاسبي لبعض الأنشطة الاجتماعية بصورة وصفية إنشائية عن طريق توزيع الاستبيان على المسؤولين، في حين جاءت هذه الدراسة تكملة لسابقتها حيث هدفت إلى التعرف على واقع القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وكذا الوقوف على إدراك المؤسسات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

خلاصة الفصل

تشير المسؤولية الاجتماعية إلى كونها التزام أخلاقي بين المنشأة من جهة وأصحاب المصالح والمجتمع عامة من جهة أخرى، بحيث تسعى المنشأة من خلال هذا الالتزام الأخلاقي إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع، من شأنه أن يجعلها طرفا فاعلا ومساهما في تنمية المجتمع وخدمته. وهذا بدوره يعزز مكانة المنشأة في أذهان المستهلكين ويحسن من أدائها المستقبلي ويدعم استمرارها في السوق.

مما أدى إلى اهتمام بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، حيث أن القياس المحاسبي الاجتماعي ما هو إلا تعبير نقدي عن الأنشطة الاجتماعية، والتي يمكن قياسها بمقاييس نقدية وتحديد أثارها على القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية والتشريعات الاجتماعية، من خلال الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر أمرا في غاية الأهمية، لأن المحاسب يستطيع من خلاله التعبير عن جهوده في توفير المعلومات المحاسبية الاجتماعية للمستفيدين منها وعرضها بصورة ملائمة حيث تعكس صورة المنشأة كما تساهم في اتخاذ القرارات.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية

تمهيد الفصل

بعد التطرق إلى الجانب النظري حيث تم عرض مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها، بالإضافة إلى القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والوقوف على واقع القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في واقع المؤسسات الاقتصادية، وجب علينا القيام بدراسة ميدانية لأحد المؤسسات، ولقد وقع الاختيار على مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة "EMBAG" - برج بوعريريج - لتطبيق منهج وأهداف الدراسة للوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد البحث.

المبحث الأول: أدوات الدراسة وتقديم المؤسسة

يتطرق هذا المبحث إلى أدوات الدراسة وتقديم المؤسسة من خلال التعريف بها والمراحل التي مرت بها، وكذا الهيكل التنظيمي داخل المؤسسة.

المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة

الفرع الأول: منهجية الدراسة

قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والوثائق اللازمة وذلك لتحديد نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على مدى ادراك المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية و الوقوف على واقع القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها من منظور النظام المحاسبي المالي، مما يساهم في اجابة على الاشكالية المطروحة.

الفرع الثاني: أدوات الدراسة

لجمع المعلومات اللازمة حول القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة قمنا بإجراء عدة مقابلات مع أشخاص لهم صلة مباشرة بموضوع الدراسة ومن بينهم:

- محاسب المؤسسة؛
- محاسب صندوق الخدمات الاجتماعية؛
- مسؤول قسم الأجور.

كما تمت هذه الدراسة من خلال جمع الوثائق والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة .

المطلب الثاني: تقديم المؤسسة

يعتبر المجمع الصناعي للورق والسيليلوز من أهم الأقطاب الصناعية في مجال صناعة الورق والسيليلوز على الصعيد الوطني، ومن أهم فروع المجمع، المؤسسة الوطنية للتوضيب فنون الطباعة. الرائدة في صناعة التغليف والتي تلي حاجيات السوق من الأكياس الورقية واللب المطوية، ويعتمد نظام إنتاج المؤسسة على الطلبات.

الفرع الأول: تعريف ونشأة المؤسسة

ظهرت الشركة الوطنية للصناعات السيلولوزية بموجب الأمر رقم 68/11 المؤرخ في 27 جانفي 1968، ثم تمت إعادة هيكلتها وتغيير اسمه إلى: الشركة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة بالورق والورق المقوى بمقتضى المرسوم رقم: 192/85 الصادر بتاريخ 23 جويلية 1985 وهي تسعى إلى إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى استغلال وتنمية نشاطات إنتاج العجين السيلولوزية وورق التغليف، وكذا الورق السميك والمنتوج وتحويله إلى صناعات تامة ونصف مصنعة.

وفي سبتمبر 1998 تحول المصنع الصناعي للورق و السيلولوز بطاقة إنتاجية قدرها: 300.000 طن سنويا ورقم أعمال قدره: 6.5 مليار دج.

ويتوفر المجمع على سبعة فروع مستقلة ومؤسسة للتسيير تحوي أربع مركبات لإنتاج العلب وشبكة لتوزيع المنتجات الورقية وشبكة للورق المسترجع والمستعمل.

تقع الشركة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة بالمنطقة الصناعية ببرج بوغريبرج على بعد "1" كلم جنوب المدينة على الطريق الوطني رقم "45" الرابط بين البرج وولاية مسيلة وتربع على مساحة قدرها 28 هكتار، 7.5 منها مغطاة، وتم إنشائها من طرف المؤسسة الايطالية "INGEGO" حيث انطلقت الأشغال في 11 ماي 1975، وانتهت في 20 أوت 1978، وقد قامت الشركة المنجزة بتشغيل الوحدة فعليا في عملية الإنتاج يوم 11 جانفي 1979، ويتمحور نشاط الوحدة أساسا في تلبية السوق الوطنية من أكياس ومواد التغليف الخاصة بالمواد الغذائية، والصيدلانية والتجميل..... الخ ولقد تحصلت الشركة على شهادة ISO 9001/2000 الخاصة بجودة التسيير في: 20 أوت 2003.

إلى جانب هذا تستغل المؤسسة الفضلات من الورق في إنتاج بعض المنتجات الثانوية كالصور واليوميات الاشهارية..... الخ.

ومن أهم نشاطات المؤسسة، التعامل مع المؤسسات التي يربط نشاطها بها ونذكر على سبيل المثال:

المؤسسة الوطنية للاسمنت ومشتقاته SNMC والمؤسسة الوطنية للحبوب SOMPC وتشغل المؤسسة 343

عاملا.

الفرع الثاني: نشاط المؤسسة

مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة هي مؤسسة عمومية متخصصة في تحويل الورق بأصنافه وطباعته وتملك

خطين أساسين للإنتاج وهما:

الخط الأول: خاص بإنتاج الأكياس بأنواعها:

1. أكياس كبيرة الحجم

2. أكياس متوسطة الحجم

3. أكياس صغيرة الحجم

الخط الثاني: مختص في إنتاج العلب المطوية

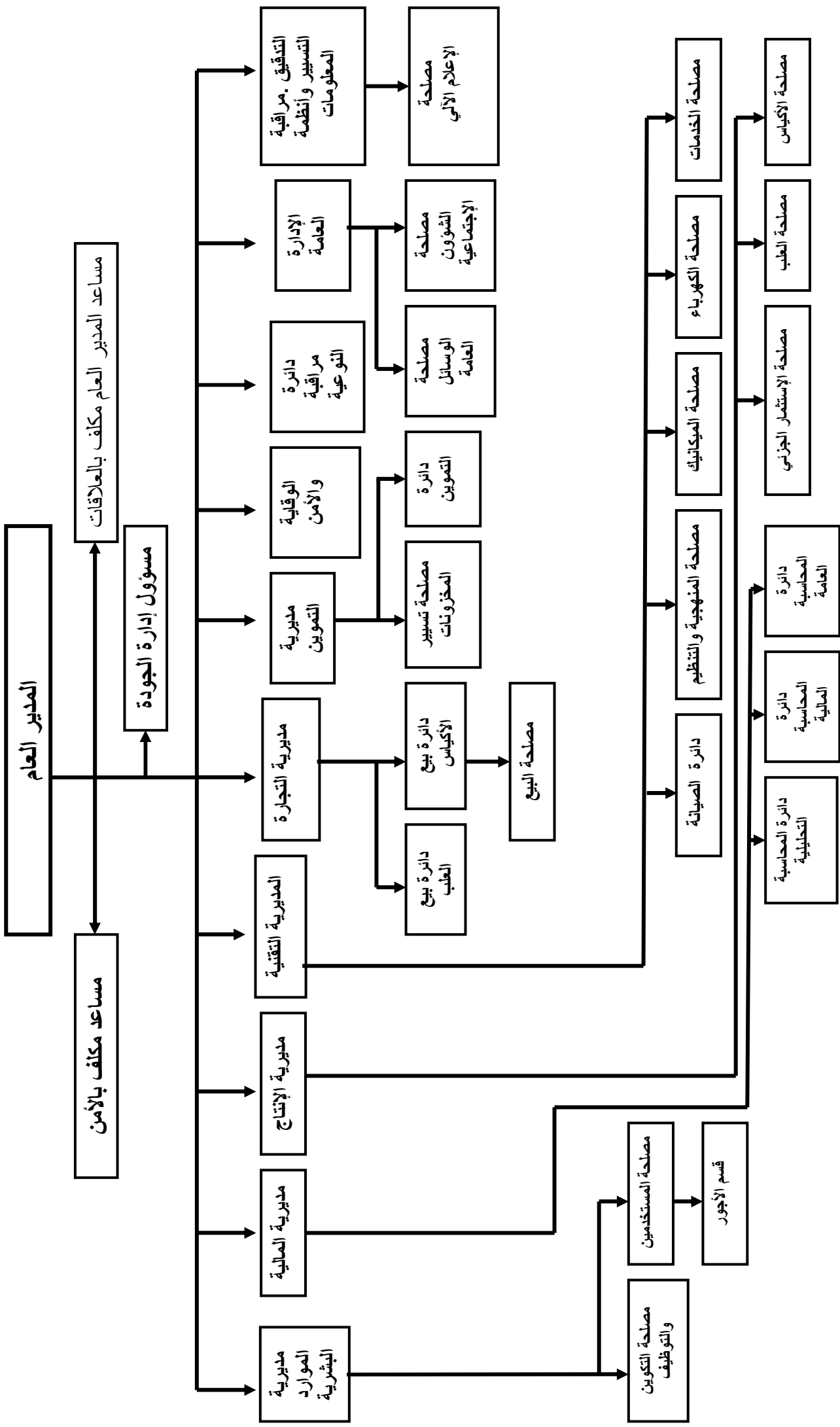
بالإضافة إلى خط ثانوي يقوم بإنتاج متنوع

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تبعاً لمبدأ تقسيم المهام وتحديد الوظائف والمسؤوليات فان الوحدة تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح في إطار

عمل منسق ومنسجم لتحقيق التسيير الفعال والمتكامل لتحقيق الأهداف الإنتاجية، وسوف أتطرق إلى أهم

المديريات الموجودة بالهيكل التنظيمي، والشكل رقم (1-2).



من خلال الهيكل التنظيمي، ووفق موضوع الدراسة يتم تقديم المديرية التالية:

1. مديرية الموارد البشرية: هي مديرية تهتم بشؤون العاملين وتسهر على الاستعمال العقلاني لليد العاملة وتسعى إلى تحقيق ظروف عمل جيدة وتحسينها باستمرار، بالإضافة إلى بعض الوظائف والمهام الأخرى كالاستقطاب، الاختيار، التعيين، التكوين، التحفيز... الخ وتتكون من مصلحة التوظيف والتكوين.

❖ مصلحة المستخدمين: وتمثل مهمتها في متابعة العاملين من حيث الأجور ودفع التأمينات

الاجتماعية واحترام القوانين السارية المفعول والسهر على تطبيق القوانين الداخلية للوحدة فيما يخص تنظيم سلوك الأفراد وذلك بفعل المنازعات فيما بينهم.

❖ مصلحة التوظيف والتكوين: تهتم بتكوين العمال الجدد والمتربصين بصفة خاصة ودفع الكفاءة في

المستوى الإنتاجي للعمال القدامى بصفة عامة

2. مديرية المالية والمحاسبة: هي القلب النابض للمؤسسة حيث تترجم كل عمليات الإنتاج والبيع إلى الأموال

تسدد بها تكاليف المنتجات، استلام المبالغ المالية المقابلة للمنتجات المقدمة أو هي التي توفر الجانب المالي الذي يضمن السير الحسن للمؤسسة، وتنقسم إلى ثلاثة دوائر: دائرة المحاسبة التحليلية، دائرة المحاسبة المالية

❖ دائرة المحاسبة العامة: تقوم بجمع وتسجيل وتبويب وتلخيص كل نشاطات المؤسسة، العمليات،

التبادلات، التدفقات، وهذا في دفاتر محاسبية بطريقة منضمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق ومتكامل ويقوم المحاسب بتفسير عمليات النشاط الممكنة للتعبير عنها بالنقود وتمكن معرفة مدى تطور ذمة المؤسسة تتمثل في عناصر الأصول والفصول.

❖ دائرة المحاسبة التحليلية: تسمح هذه المحاسبة بالتحليل الدقيق لكل شروط الاستغلال على مستوى

المؤسسة بحيث يتم تقديم التكاليف السلعية والخدماتية من اجل تحديد سعر البيع وسعر التكلفة.

❖ دائرة المحاسبة المالية

الفرع الرابع: أهداف المؤسسة

نظرا لما تكتسبه عملية التوضيب من أهمية بالغة في تطوير معظم القطاعات الاقتصادية الوطنية فان الشركة تسعى للاهتمام بالمواد الأولية المتاحة على الصعيد الوطني المتوفرة خاصة بالهضاب العليا، حيث يتحول كيميائيا إلى مادة سيلولوزية قابلة لإنتاج الورق.

كما تهدف إلى القضاء على التبذير باستعادة فضلات الإنتاج من الورق والاستفادة من الأوراق القديمة، اعتمادا على أرشفة الإدارات العمومية، وأوراق التوضيب المستعملة والجرائد والكراريس القديمة، كما تهتم المؤسسة بتطوير نوعية التغليف بشكل يتلاءم مع كل منتج نظرا للدور الذي يلعبه التغليف في رواج السلعة، حيث إن إغراء المستهلك يؤدي إلى سهولة تسويق المنتج، إلى جانب هذا تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهداف أخرى في إطار مخطط التنمية نذكر منها:

- ◀ توفير مناصب الشغل
- ◀ تحقيق النوعية الإنتاجية
- ◀ توفير المواد الاستهلاكية
- ◀ منافسة المنتوجات العالمية وجلب العملة الصعبة
- ◀ تحقيق الإدماج الاقتصادي الوطني ورفع قيمة الإنتاج الوطني
- ◀ تحقيق المخطط السنوي مع المؤسسات من نفس النوع
- ◀ المشاركة في تطوير و تنمية عملية استعادة المتوجات السيلولوزية

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

تسعى المؤسسة لتقديم الخدمات الاجتماعية من خلال تحملها تكاليف إضافية خارجة عن تكاليف الاستغلال والمتمثلة في إعطاء الهبات الاجتماعية وتقديم إعانات في الحالات الصحية للعمال.

المطلب الأول: أهم التكاليف الاجتماعية والتسجيل المحاسبي لها

تقوم المؤسسة بتخصيص أموال لصندوق الخدمات الاجتماعية، بحيث كان مجموع مخصصات 2016 تقدر بـ 14.309.549,36 دج، موزعة حسب الأشهر ومصادرها كما في الملحق رقم 01.

وتقوم المؤسسة بتسجيلها محاسبيا كما يلي:

جانفي 2016				
1669792	1669792	ح/أجور المستخدمين - أموال الخدمات الاج- ح/أموال الخدمات الاجتماعية تخصيص أموال الخدمات الاجتماعية	422	631008
جانفي 2016				
1669792	1669792	ح/أموال الخدمات الاجتماعية ح/الصندوق تحويل أموال الخدمات الاج إلى الصندوق الخاص بها	53	422

بعدها يتكون رصيد موجب بصندوق الخدمات الاجتماعية للمؤسسة (53001) أو حسابها البنكي (512001)، وتتولى اللجنة المسيرة للصندوق بتخصيصها لمختلف الخدمات الاجتماعية التي ينص عليها قانون الخدمات الاجتماعية للمؤسسة. ويكون التسجيل المحاسبي لمختلف المنح، التعويضات والقروض التي يقدمها الصندوق وفق اجتهادات خاصة بمحاسب الصندوق، نظرا لعدم نظام محاسبي ينظم العملية.

أولا. منحة المولد النبوي: تمنح إلى كافة العمال المتواجدين في مناصب عملهم ستة (6) أشهر فما فوق هبة مالية تقدر بـ: ألف دينار جزائري (1000 دج) وذلك بمناسبة المولد النبوي الشريف، والتي تقدر حسب ما تسمح

به الميزانية لكل عام وهذا بعد تقديم قائمة المستفيدين من قبل مصلحة المستخدمين ومصلحة الشؤون الاجتماعية مع محضر اجتماع للجنة المساهمة.

منحت المؤسسة لـ 277 عامل مبلغ 1.000 دج كهبة مالية بمناسبة المولد النبوي الشريف في 2016

$$\text{إجمالي هبة المولد النبوي الشريف} = 1000 \times 277 = 277000 \text{ دج}$$

التسجيل المحاسبي

		2016	
277000	277000	ح/الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات -منحة المولد النبوي- ح/الصندوق تقديم هبة للعمال بمناسبة مولد النبوي الشريف 2016 /12/31	656021 53001
138500	138500	ح/ الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها ح/مشاركة الأجراء النتيجة قسط الهبة المتعلقة بالسنة المقبلة	468 656021

نلاحظ أن الصندوق يعتبر هبة المولد النبوي منحة سنوية وباعتبار أن المولد يكون في منتصف السنة فهي تكون خاصة بدورتي استغلال وبذلك يقوم في نهاية السنة بتسجيل قيد التسوية.

ثانيا. هبة عيد المرأة: تمنح هبة مالية قدرها ألف وخمسة مائة دينار جزائري (1500 دج) إلى كل العاملات المتواجدات في مناصب عملهن ستة أشهر (6) فما فوق، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة والمصادف ليوم 08 مارس من كل سنة حسب ما تسمح به الميزانية لكل عام وهذا بعد تقديم القائمة من مصلحة المستخدمين مع محضر اجتماع للجنة المساهمة؛

قدمت المؤسسة هدايا لـ 19 عاملة بمناسبة عيد المرأة في 8 مارس 2017 بقيمة 1500 دج للهدية

الواحدة.

قيمة الهبة المالية بمناسبة عيد المرأة = 19 x 1500 = 28500 دج

		التسجيل المحاسبي	
		2016/02/31	
28500	28500	ح/الإشهار والنشر والعلاقات العامة ح/المستخدمون، الأعباء الواجب دفعها	623 428
		2016/03/08	
28500	28500	تقديم هبات مالية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ح/المستخدمون، الأعباء الواجب دفعها ح/صندوق تسديد الاعباء نقدا	428 53

نلاحظ أن الصندوق يسجل هبة عيد المرأة كهدايا إخبارية.

ثالثا. منحة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: تمنح هبة مالية قدرها ألف وخمسمائة دينار جزائري (1500 دج) إلى العمال المعاقين بمناسبة اليوم العالمي للمعوقين والمصادف ليوم 14 مارس من كل سنة، وذلك حسب ما تسمح به الميزانية لكل عام. وذلك بعد تقديم قائمة المستفيدين مع محضر اجتماع للجنة المساهمة؛

قدمت المؤسسة هبة مالية لعمال بمناسبة اليوم العالمي ذوي الاحتياجات الخاصة في 14 مارس 2017

		التسجيل المحاسبي	
		2016/03/14	
1500	1500	ح/ الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات - هبة الإعاقة - ح/الصندوق تقديم منحة بمناسبة اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة	656021 53001

رابعا. **منحة الدخول المدرسي:** تمنح هبة مالية إلى كافة العمال بمناسبة الدخول المدرسي لأبنائهم حسب الأقسام الدراسية، وحسب الخطوط العريضة للخدمات الاجتماعية، وحسب ما تسمح به الميزانية لكل سنة، وذلك بعد تقديم العامل شهادة عائلية من سن السادسة (6) إلى السادسة عشر (16) سنة، وشهادة مدرسية لكل ابن يدرس في الطور الثانوي؛

منحت المؤسسة هبة مالية للعمال بمناسبة الدخول المدرسي لأبنائهم بقيمة 1.200.000 دج

التسجيل المحاسبي

سبتمبر 2016

1.200.000	ح/ الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات -منحة الدخول المدرسي- ح/صندوق	656025
1.200.000	تقديم هبة مالية للعمال بمناسبة الدخول المدرسي	53001

خامسا. **منحة عيد الأضحى:** تمنح هبة مالية قدرها ثلاثة آلاف دينار جزائري (3000 دج) إلى كافة العمال المتواجدين في مناصب عملهم ستة (6) أشهر فما فوق بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وهذا بعد تقديم قائمة المستفيدين والتأكد منها من طرف مصلحة المستخدمين، وذلك ما تسمح به الميزانية لكل عام.

منحت المؤسسة هبة مالية لـ 400 عامل بمناسبة عيد الأضحى المبارك

هبة مالية بمناسبة عيد الأضحى = 3000 x 400 = 1.200.000 دج

التسجيل المحاسبي

أكتوبر 2016				
1.200.000	1.200.000	ح/أجور المستخدمين - منحة عيد الأضحى - ح/ مشاركة الأجراء النتيجة إثبات دين	423	631032
1.200.000	1.200.000	// ح/ مشاركة الأجراء النتيجة ح/صندوق دفع الهبة المالية	53001	423

نلاحظ أن الصندوق يسجل الهبة كمنحة المردودية الناتجة عن مساهمة العمال في نتيجة المؤسسة.
سادسا. منحة التقاعد: تمنح هبة التقاعد التي تقدر ب خمسة آلاف دينار جزائري (5000 دج) لكل عامل له الحق في ذلك، وهذا بعد تقديم قرار بالتقاعد مع محضر اجتماع لجنة المساهمة.

قدمت المؤسسة هبة التقاعد ل 30 عامل أحيلا على التقاعد.

هبة التقاعد = $5000 \times 30 = 160.000$ دج. الهبة المالية قدمت في أشهر مختلفة.

في شهر جانفي 2016 أحيلا عاملين على التقاعد وقدمت لهم مبلغ 10.000 دج، وسجلت محاسبيا كما يلي:

التسجيل المحاسبي

جانفي 2016				
10000	10000	ح/ الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات - هبة التقاعد - ح/البنك تقديم هبة تقاعد لعاملين	512	656025

سابعاً. منحة الوفاة: تختلف منحة الوفاة حسب الشخص المتوفي، بحيث قدمت المؤسسة ما مجموعه 68.000 دج كمنح الوفاة خلال سنة 2016.

1- تمنح هبة مالية نقدا قدرها عشرين ألف دينار جزائري (20000 دج) وفي نفس اليوم لكل عامل وقع في ذمة الله (وفاة عامل)، بعد تقديم شهادة وفاة مع محضر اجتماع للجنة المساهمة.

في شهر سبتمبر 2016 منحت المؤسسة هبة مالية لذوي الحقوق بسبب وفاة أحد العمال قدرها 20.000 دج، وسجلتها محاسيبا كما يلي:

التسجيل المحاسبي

سبتمبر 2016			
20000	ح/ الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات - هبة الوفاة - ح/ البنك تقديم منحة مالية لوفاة عامل	512	656024
20000			

2. تمنح هبة مالية قدرها ستة آلاف دينار جزائري (6000 دج) لكل عامل توفي احد من أبويه، ابنه، ابنته، زوجته، وهذا حسب الحالة المالية للميزانية لكل عام، وبعد تقديم شهادة وفاة مع شهادة عائلية مع محضر إجتماع للجنة المساهمة.

قدمت المؤسسة هبة لعاملة بسبب وفاة أحد والديها في شهر جانفي 2016

التسجيل المحاسبي

جانفي 2016			
6000	ح/ الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات - هبة الوفاة - ح/ البنك تقديم منحة لعاملة بسبب وفاة احد أبوين	512	656024
6000			

ثامنا. **منحة الحج**: تمنح هبة مالية قدرها عشرين ألف دينار جزائري (20000 دج) لكل عامل له الحق، وهذا بمناسبة الحج بعد تقديم الوثائق الخاصة بعملية الحج.

في شهر أكتوبر 2016 قدمت المؤسسة هبة مالية لعاملين بمناسبة الحج.

$$\text{هبة الحج} = 20000 \times 2 = 40000 \text{ دج}$$

سبتمبر 2016

40000	40000	ح/ الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات - هبة الحج - ح/البنك تقديم هبة مالية بمناسبة الحج	512	656026
-------	-------	--	-----	--------

تاسعا. **منحة الزواج**: تمنح هبة مالية قدرها عشرة آلاف (10000 دج) لكل عامل بمناسبة زواجه وذلك بعد تقديم شهادة الزواج ومخضر اجتماع للجنة المساهمة.

قدمت المؤسسة هبة مالية لـ 11 عامل بمناسبة زواجهم

$$\text{هبة مالية بمناسبة الزواج} = 10000 \times 11 = 110000 \text{ دج}$$

التسجيل المحاسبي

2016

110000	110000	ح/ الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات - منحة الزواج - ح/البنك تقديم هبة مالية بمناسبة الزواج	512	656031
--------	--------	---	-----	--------

عاشرا. رحلات ترفيهية: يمكن للجنة الشؤون الاجتماعية أن تنظم رحلات ترفيهية ومخيمات صيفية للعمال وأبنائهم بعد التشاور وأخذ القرار مع لجنة المساهمة وبالتنسيق مع إدارة المصنع.

في شهر جويلية 2016 نظمت المؤسسة رحلة ترفيهية للعمال بقيمة 500000 دج

التسجيل المحاسبي

		2016	
1200000	1200000	ح/ الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات - رحلة ترفيهية - ح/البنك تنظيم رحلة ترفيهية للعمال	656030 512

إحدى عشر. منحة العمرة: تنظم عمرة في كل سنة، وذلك بعد قرعة تجرى إلى كافة العمال المنخرطين بالصندوق، كما يحدد عدد المستفيدين حسب الحالة المالية للصندوق.

نظمت المؤسسة قرعة للعمال للاستفادة من عمرة، ولقد خصصت لها مبلغ قدر بـ 606000 دج، قدم للوكالة السياحية عن طريق شيك بنكي. سجلتها محاسبيا كما يلي:

التسجيل المحاسبي

		2016	
606000	606000	ح/نقل السلع والنقل الجماعي للعاملين ح/البنك دفع تكاليف عمرة للعمال	624300 512

نلاحظ أن المؤسسة تسجل الهبة كمصاريف تنقل العمال.

اثنا عشر. حالة العملية الجراحية: يستفيد العمال المشاركون بالصندوق بالتكفل في حالة العملية الجراحية بقيمة تقدر بخمسين ألف (50000 دج) أو أقل على عاتق الصندوق، أما فوق (50000 دج) يكون الفارق على عاتق العامل.

قدمت المؤسسة لأحد العمال لإجرائه عملية الجراحية مبلغ بقيمة 325000 دج

التسجيل المحاسبي

		2016		
	325000	ح// الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات	656200	
325000		ح/البنك تقديم مبلغ لإجراء عملية جراحية	512	

ثلاثة عشر. السلفية الاجتماعية: يمكن للعامل أخذ سلفية اجتماعية، على أن يقتطع من راتبه الشهري مبلغ معين من (10) أشهر إلى (24) شهرا، مع إمضاء التزام مكتتب، وذلك بعد تقديم طلب خطي ووثيقة تثبت سبب اللجوء إلى هذه السلفية؛

تحدد هذه السلفية من عشرة آلاف دينار جزائري (10000 دج) إلى ثمانين ألف دينار جزائري (80000 دج)، كل حسب الحالة المقدمة والظروف المالية؛

- يمكن عدم اقتطاع السلفيات للعمال من رواتبهم الشهرية، وذلك في الحالات الخاصة (شهر رمضان، العيد...)

4/ يمكن للعامل أخذ سلفية اجتماعية فما فوق في الحالات الخاصة والاستثنائية (عدم وجود طلبات، وجود فائض في الصندوق...)

- يستفيد جميع العمال من عملية الشراء بالتقسيط، وذلك حسب العقود والالتزامات المتفق عليها؛

في شهر فيفري قدمت المؤسسة سلفية اجتماعية لأحد العمال بقيمة 80000 دج

التسجيل المحاسبي

		فيفري 2016			
	80000	ح/المستخدمون - سلفات اجتماعية -		425030	
80000		ح/البنك	512		
		تقديم سلفية اجتماعية للعامل			

يتم اقتطاع السلفية من الراتب الشهري للعامل حسب الحالة يجعل الحساب 427 المستخدمون اعتراضات على الأجور في يومية المؤسسة ويحول المبلغ المقتطع إلى حساب صندوق الخدمات الاجتماعية بقلب القيد المحاسبي السابق حتى يرصد الحساب باسترجاع الدين الكامل.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة لا تظهر إلا في جدول حسابات النتائج وبشكل مدمج مع أجور المستخدمين، وكذا في قائمة التدفقات النقدية كتدفق نقدي خارج. لا يوضح السبل التي صرفت فيه هذه الأموال.

أما صندوق تسيير الخدمات الاجتماعية فيقوم بالإفصاح عنها في قائمة الميزانية، و جدول حسابات النتائج.

أولاً- قائمة الميزانية:

جدول (1.2): يوضح ميزانية صندوق الخدمات الاجتماعية للمؤسسة لسنة 2016

الخصوم			الأصول		
المبلغ الصافي	اسم الحساب	رقم حـ	المبلغ الصافي	اسم الحساب	رقم حـ
5202469.54	حسابات رؤوس الأموال ترحيل من جديد	11	277000.00	حسابات الغير المستخدمون، والحسابات الملحقة	42
1425838.43	النتيجة المالية	12	9116543.25	مختلف الدائنين والمدنيين	46
6628307,97	مجموع		754977.74	الصندوق	53
	الالتزامات الخارجية		10148520.99	مجموع	
3516713.02	موردو التثبيات	404			
3500.00	الموردون المدينون التسيقات والمدفوعات على الحساب	409			
3520213.02	مجموع				
10148520.99	مجموع الإجمالي		10148520.99	مجموع الإجمالي	

المصدر: وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول تظهر المسؤولية الاجتماعية في حساب المستخدمون (ح/42)، أما الصندوق فيعبر عن الأموال التي هي تحت تصرف صندوق الخدمات الاجتماعية التي من خلاله يتم تقديم هبات والقروض للعمال.

ثانيا. جدول حسابات النتائج

الجدول (2.2): يبين جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2016

رقم الحساب	البيان	المبلغ
70	المبيعات والمنتجات الملحقة	
72	إنتاج المخزون	
73	الإنتاج المثبت	
74	إعانات الاستغلال	3018453.56
1	إنتاج السنة المالية (ح/70+ح/72+ح/73+ح/74)	3018453.56
60	المشتريات المستهلكة	102300.00
61	الخدمات الخارجية	
62	الاستهلاكات الأخرى	31485.00
2	استهلاك السنة المالية (ح/60+ح/61+ح/62)	133785.00
3	القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	2884668.56
63	أعباء المستخدمين	1209500.00
64	الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة	
4	إجمالي فائض الاستغلال (3-ح/64)	1675168.56
75	المنتجات العملية الأخرى	
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	
65	الأعباء العملية الأخرى	5360.13
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	
5	النتيجة العملية (4+ح/75+ح/78-ح/65+ح/68)	1669808.43
76	المنتجات المالية	
66	الأعباء المالية	774300.00
6	النتيجة المالية (ح/76-ح/66)	(774300.00)
7	النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	895508.43
698 و 695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
693 و 692	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (7-ح/695 و 698-ح/693 و 692)	895508.43
77	عناصر غير عادية (منتجات)	530330.00
67	عناصر غير عادية (أعباء)	
9	النتيجة غير العادية (ح/77-ح/67)	530330.00
10	صافي نتيجة السنة المالية (8 + أو - 9)	1425838.43

مصدر: وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول يظهر الأداء الاجتماعي لعمال في مصاريف المستخدمين (حساب/63)، كما يظهر في حساب الأعباء العملية الأخرى. وهذا لا يوضح الإفصاح بأي شكل عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

المطلب الثالث: النتائج ومناقشة

بعد دراسة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة تم التوصل إلى بعض النتائج.

الفرع الأول: النتائج المستخلصة من الدراسة

من خلال إجراء الدراسة التطبيقية في المؤسسة، تبين للباحث عدة نتائج نذكر منها:

- مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة لها إدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتلتزم به، حيث تتحمل أعباء متمثلة في منح وهبات اجتماعية للعمال، بالإضافة إلى التعويضات متعلقة بالحالات الصحية للعامل وتقديم قروض لهم؛
- لا يوجد نظام محاسبي لضبط العمليات والأحداث الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة؛
- تقوم المؤسسة بقياس التكاليف الاجتماعية نقدا لكل الخدمات التي تقدمها للعامل؛
- المؤسسة لا تقوم بقياس المنافع الناتجة عن المسؤولية الاجتماعية لصعوبته؛
- التسجيل المحاسبي للأداء الاجتماعي بالمؤسسة يسجل في محاسبة منفصلة خاصة بصندوق الخدمات الاجتماعية، وفق ضوابط وقواعد خاضعة لاجتهادات محاسب الصندوق؛
- تفصح المؤسسة عن التكاليف المسؤولية الاجتماعية من خلال القوائم المالية خاصة بالصندوق الخدمات الاجتماعية والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- وفي نهاية السنة تقوم المؤسسة بإعداد ميزانية تقديرية فعلية لمختلف الخدمات الاجتماعية التي قامت بها خلال السنة.

الفرع الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها

أولاً- أهمية المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة: من خلال الوقوف على واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، يتبين لنا أن المؤسسة تدرك أهميتها، فهي تملك صندوق للخدمات الاجتماعية يختص بالجانب الاجتماعي لعمال المؤسسة بمختلف فئاتهم، وتخصص المؤسسة 03% من أرباحها لتمويل هذا الصندوق.

يقوم الصندوق بتخصيص الأموال الموضوعة تحت تصرفها للاهتمام بالانشغالات الاجتماعية للعمال،

بحيث:

- ❖ يخصص هبة مالية سنوية للعمال في المناسبات الدينية، العالمية والوطنية؛
- ❖ يخصص هبة مالية كمواساة للعمال وذويهم الذين أصابتهم مصيبة الموت؛
- ❖ تحمل جزء من تكاليف العلاج والأدوية لعمالها؛
- ❖ تحمل جزء من مصاريف تدرس أولاد العمال؛
- ❖ الاهتمام بالشعائر الدينية للعمال من خلال الهبات المالية في المناسبات الدينية، وتنظيم عمرة للعمال؛
- ❖ الاهتمام بالجانب الترفيهي للعمال وأولادهم من خلال تنظيم رحلات سياحية ومخيمات صيفية لهم؛
- ❖ الاهتمام بالجانب الرياضي والثقافي للعمال من خلال تنظيم تظاهرات ثقافية ورياضية لهم؛
- ❖ دعم القدرة الشرائية للعمال من خلال نظام الشراء بالتقسيط وتقديم سلفيات مالية لهم.

رغم الاهتمام الواضح للمؤسسة بالجانب الاجتماعي للعمال إلا أنها غير مهتمة بالجانب الاجتماعي

للمجتمع الذي تعمل فيه، بحيث لم نجد أي هبة مالية موجهة لبناء المساجد أو تمويل الجمعيات الخيرية أو غيرها أو على الأقل لا تظهر في قوائمها المالية فهي تقتطع مباشرة من أرباح أصحاب الشركة.

ثانياً- القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للمؤسسة: تقوم المؤسسة بالتسجيل المحاسبي للمبالغ المالية التي

تقدم لصندوق الخدمات الاجتماعية في الجانب المدين من حساب 63 ويظهر جزء من الأرباح، وهذا لا يتناسب مع المبادئ المحاسبية الباحثة عن إظهار الصورة الحقيقية لما يحدث في المؤسسة، وعليه كان من الأفضل تخصيص

حسابات في النظام المحاسبي المالي تظهر فيه المبالغ التي تخصص للجانب الاجتماعي للعمال، وتقسم حسب ما تخصص له تلك الأموال، على أن تقسم مثلاً حسب الغرض منها (مناسبات/ مواساة العمال/ سلفيات...).

باعتبار أن محاسبة صندوق الخدمات الاجتماعية مستقلة عن محاسبة المؤسسة.

صندوق الخدمات الاجتماعية للمؤسسة غير خاضع للنظام المحاسبي المالي، وبذلك فالتسجيلات المحاسبية التي يعتمد عليها خاضعة لاجتهادات محاسب الصندوق وتوجهاته، ومن خلال الدراسة تبين لنا أن:

- ❖ الهبات المالية المقدمة للعاملات بمناسبة عيد المرأة تسجل كهبات إخبارية؛
- ❖ مصاريف العمرة التي تنظمها المؤسسة، تسجل كمصاريف تنقل العمال؛
- ❖ هبة عيد الأضحى تسجل كمردودية أي مساهمة العمال في النتيجة؛
- ❖ هبة المولد النبوي تسجل كمنحة سنوية؛
- ❖ الهبات المالية الأخرى تسجل ضمن حساب الهبات والتبرعات؛
- ❖ السلفيات والشراء بالتقسيط تسجل كديون للصندوق على العمال.

بناء عليه نرى أنه من الأفضل أن تسجل هذه العمليات في محاسبة الشركة بالموازاة مع تسجيلها في محاسبة الصندوق، بتخصيص مجموعة منفصلة كأن تكون مثلاً المجموعة 08 تكون خاصة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة، تقسم حسب نوع النشاط الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسة، بأن تكون حسابات خاصة بالهبات المناسبة، وحسابات خاصة بالتعويضات وأخرى بالسلفيات وحسابات خاصة بالنشاط الاجتماعي اتجاه المجتمع...


ثالثاً- الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة:

- يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التقارير المالية المتعارف عليها في مجال المحاسبة والمتمثلة في: الميزانية وجدول حسابات النتائج .

خلاصة الفصل

هدفت هذه الدراسة التطبيقية أساساً إلى الإجابة عن عدة تساؤلات متعلقة بدراسة طبيعة التكاليف التي تتحملها المؤسسة التوضيب وفنون الطباعة.

فقد تم التوصل إلى أن المؤسسة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية، من أهم التكاليف التي تهتم بها والمتمثلة في صورة أساسية في تقديم هبات اجتماعية للعمال وتحسين مستوى المعيشي، ومع كل هذا لا يوجد تطبيق صحيح في تسجيلات المحاسبية لهذه التكاليف إذ أنها تقوم بتسجيل بعض التكاليف في حسابات لا تتناسب مع العمل الذي تقوم به.



خاتمة

أصبحت القضايا الاجتماعية اليوم تشكل أهمية قصوى بالنسبة للمنشآت الاقتصادية وأصبح أنصار المسؤولية الاجتماعية في تزايد مستمر، فالمنشآت اليوم مطالبة بتبني دور مسؤول أمام جميع الأطراف بغرض تحسين من صورتها ومشاركة المجتمع في تحقيق أهدافه من خلال دمج الانشغالات الاجتماعية والبيئية في النشاط اليومي للمنشأة، إن تبني المسؤولية الاجتماعية يجعل المنشأة حلقة وصل بين مختلف الأطراف المتعاملة معها وكلما كان هذا الاتصال فعال وإيجابي كلما زاد في مساهمة المنشأة في تحقيق أهدافها من جهة وأهداف الأطراف المتعاملة معها من جهة أخرى.

ويعتبر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي ركيزة من ركائز المسؤولية الاجتماعية، فهو يوضح ما إذا كانت المنشآت مدركة للقضايا التي قد تؤثر في بقاءها واستمرارها، ويمثل مقياسا لمستخدمي القوائم المالية للوقوف على الأحداث الاجتماعية، كما أن القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يضيفي الثقة على المعلومات التي تقدم لمستخدمي القوائم المالية لترشيد قراراتهم، كما أنهم يجدون فيها أهمية بالغة في تقييم موقف المنشأة من خلال نتائجها السابقة وتطلعاتها المستقبلية.

أولاً. اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن التأكد من صحة الفرضيات كما يلي:

✓ الفرضية الأولى: "يتم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للمؤسسة في محاسبة منفصلة عن محاسبتها ولا يوجد نظام محاسبي ينظمها" يتطلب القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي تطبيق قوانين المحاسبة الصحيحة تناسب طبيعة أنواع هذه الأنشطة، فالأداء الاجتماعي للمنشأة يحتاج إلى القياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية، فالمؤسسة لا تطبق القوانين المحاسبية.

وهذا ما تم إثباته لأن المؤسسة ليس لديها نظام محاسبي تعمل عليه في هذا المجال، وعليه تعتمد على اجتهادات خاصة يمكن أن تؤدي إلى أخطاء في القياس، وبذلك يتم قبول الفرضية الأولى.

✓ الفرضية الثانية: " يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة في قوائم مالية منفصلة عن قوائمها الرئيسية، وبذلك فهي لا تستجيب لتطلعات مستخدمي قوائمها المالية" يظهر الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة ضرورة توفير المعلومات الملائمة عن الأداء المرتبط بالأداء الاجتماعي وإيصال هذه المعلومات إلى الأطراف المستفيدة من أجل ترشيد القرارات، لكن الأداء الاجتماعي للمؤسسات لا يظهر في قوائمها المالية وبذلك لا يمكن استخدامها لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة. وبذلك يتم قبول الفرضية الثانية.

ثانيا. النتائج:

- 1/ ظهرت المسؤولية الاجتماعية من خلال الانتقادات الموجهة للمنشآت نتيجة أعمالها على البيئة والمجتمع؛
- 2/ تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين وتطوير صورة المنظمة أمام المجتمع؛
- 3/ يتصف قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية بنوع من التعقيد والصعوبة، وذلك بسبب وجود متغيرات عدة بعضها قابلة للقياس النقدي وأخرى غير قابلة.
- 4/ عدم وجود قوانين ملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي؛
- 5/ تهدف المؤسسة من خلال تقديم خدمات الاجتماعية إلى ترقية المستوى المعيشي للعامل وأفراد عائلته وتسهيل الحياة اليومية للعامل؛
- 6/ هناك صعوبات في قياس المنافع الاجتماعية، لذا على المؤسسة أن تفصح عن التكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية دون التعرض إلى جانب المنافع في التقارير؛
- 7/ عدم وجود قوانين ملزمة للتسجيلات المحاسبية عن الأداء الاجتماعي في المؤسسة؛
- 8/ تقوم المؤسسة بتحايل في تسجيل العمليات التي تقوم بها من باب المسؤولية الاجتماعية، حيث تسجل في حسابات غير مناسبة ولا تتطابق مع نشاطها الاجتماعي، مما يؤدي إلى التهرب الجبائي.

ثالثا. الاقتراحات:

بناءً على النتائج يوصي الباحث على ما يلي:

- 1/ على المؤسسة المساهمة في الجانب الاجتماعي للمجتمع الذي تعمل فيه كغرس الأشجار، تنظيف الحدائق، مساهمة في بناء مساجد، تقديم إعانات للجمعيات الخيرية؛
- 2/ على المؤسسة أن تخصص حسابات في مجموعة منفصلة وخاصة بنشاطات الاجتماعية وذلك حسب النشاط المقدم؛
- 3/ يجب على المؤسسة أن تفصح على الأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية الخاصة بالجانب الاجتماعي مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة أداء الاجتماعي للمؤسسة؛
- 4/ على الدولة ممثلة في الجهات المعنية القيام بتشجيع المنشآت على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والإفصاح عنها من خلال تحفيز المنشآت التي تفصح طوعاً عن أدائها الاجتماعي في تقاريرها وقوائمها المالية؛
- 5/ يجب المطالبة لدراسة موضوع القياس والإفصاح عن المنافع الاجتماعية، ووضع الحلول والمعالجات لمختلف المشاكل والمعوقات التي تواجه المحاسبين في هذا الموضوع؛
- 6/ تطوير النظام المحاسبي للمؤسسة بما يتلاءم ومتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي.

رابعا. أفاق الدراسة:

يمكن اقتراح قيام بالدراسات التالية

- 1/ عراقيل القياس والإفصاح المحاسبي عن المنافع الاجتماعية؛
- 2/ الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية؛
- 3/ اثر القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع

أولا. المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب:

- 1/ تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2001.
- 2/ رضوان حلوه حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2003.
- 3/ طلال الججاوي و سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2013.
- 4/ محمد عباس بدوى، الأمير إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، مصر، 2000، ص476.
- 5/ محمد عباس بدوى، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- 6/ مؤيد الفضل، وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن، 2002.

ب/ الرسائل والمذكرات:

- 1/ بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012-2013.
- 2/ حامد أحمد صلاح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
- 3/ خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة وتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2011.

- 4/ الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.
- 5/ ظاهر شاهر القشي، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010/2009.
- 6/ فهد راعي الفحما، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.
- 7/ نوفان حماد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010.

ج/ المجلات والدوريات:

- 1/ زغدار أحمد يفسر، خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الباحث، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009.
- 2/ جودة عبد الحكيم مصطفى وآخرون، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2009.


د/ الملتقيات والندوات ومؤتمرات:

- 1/ أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهات - ، 14-15 نوفمبر، جامعة الشلف.
- 2/ خبابه عبد الله، خبابه صهيب، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

- 3/ العاني حارس كريم، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية – دراسة تطبيقية في مملكة البحرين-، المؤتمر العلمي الرابع "الريادة والإبداع"، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 15-16/03/2005.
- 4/ العرابي حمزة، بوقدوم مروة، الحوكمة كألية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهات - ، 14-15 نوفمبر، جامعة الشلف.
- 5/ مسعود صديقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.
- 6/ مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع..وراهانات المستقبل.
- 7/ يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.
- 8/ جناي محمد علاء الدين، محمد براق، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة وإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة، ملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهانات-، جامعة شلف، الجزائر، 14/15 نوفمبر 2016.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

1/ World Business Council for Sustainable Development (WBCSD), Meeting changing expectations : Corporate social responsibility, 1999.



الملاحق